سيتم إقرار قانونها بأربعة فقهاء مع أربعة قانونيين

نواب ضدّ أسلمة المحكمة الاتحادية وآخرون يؤيدون

أكد النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه إن "الكثير من الكتل والشخصيات المستقلة في البرلمان اعترضوا على قانون المحكمة الاتحادية خاصة على عدد الفقهاء الإسلاميين الذين يوازي عددهم الفقهاء القانونيين، ونتخوف من أن تصبح المحكمة الاتحادية في يد المرجعية في المرحلة القادمة". وأضاف طه في تصريح لـ "المدى" أمس الثلاثاء إن "تأثير المحكمة الاتحادية سيكون سلبياً إذا تمت الموافقة على تشكيلها بهذا العدد من فقهاء التشريع وفقهاء القانون، ويجب أن يغلب عليها الطابع القانوني".

□ بغداد / مؤيد الطيب

وأضاف طه "لدينا تعدد في الديانات ولا بد أن يكون هناك إشراك لبقية الأديان في المحكمة بصفتها سلطة كبيرة في الدولة ، ما دام البرلمان يريد الغلبة فيها للطابع الديني".

ومن جانبها أشارت النائبة عن القائمة العراقية انتصار علاوي إلى ان "البرلمان لم يصوت على القانون لحد الآن ولا نستطيع أن نتخذ قراراً حول الموضوع إلا في حالة إقراره أو عدم إقراره في الجلسات النيابية القادمة، ولم تعترض عليه القائمة العراقية لكن نحن مع أن يكون لبقية الديانات في العراق قرار وصوت في المحكمة الاتحادية في حال أصبحت ذات شكل ديني".

وأضافت علاوي في تصريح لـ"المدى" أمس الثلاثاء إن "الدستور أعطى الحق الكبير في الدولة للشريحة الإسلامية كونهم التكوين الاكبر في المجتمع، لكن هذا لا يجعلنا ننكر التعددية لكل ألوان الطيف العراقي الديني والتي نؤمن بها، وستناقش القائمة العراقية موضوع المحكمة الاتحادية بشكل مفصل ونتخذ فيها قرارنا الأخير".

من جانبه أكد عضو اللجنة القانونية في البرلمان النائب محسن السعدون إن "المراحل النهائية في اتخاذ القرارات التشريعية حول قانون المحكمة الاتحادية مازالت مستمرة، وما زالت الحوارات قائمة حول إقراره من قبل مجلس النواب، وقد تم الاتفاق على الصيغة الأولية من قبل المجلس حسب المادة ٩٢ من الدستور والتي اشترطت موافقة (٢١٨) عضوا في البرلمان من أجل اتخاذ القرار النهائي".

وأوضح السعدون في تصريح لـ"المدى" أمس الثلاثاء إن "بعض الكتل قدمت مقترحاً يقضي بأن يكون أعضاء المحكمة الاتحادية كالتالي: اثنان من فقهاء الشريعة الإسلامية واثنان من الخبراء القانونيين، لكن بعد المشاورات بين الكتل اتخذ قرار بأن يكون العدد أربعة لكلا الطرفين، الإسلامي والقانوني، وجاء ذلك أيضاً استنادا للمادة (٢) من الدستور والتي تنص على ان الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر اساس للتشريع"، وتابع "سيتم إقرار القانون بعد عيد الفطر بسبب عطلة مجلس النواب".

وفي سياق متصل اعلن عضو اللجنة القانونية في البرلمان، النائب عن كتلة المواطن حسون الفتلاوي بان "التحالف الكردستاني هو الكتلة السياسية التي تسببت في عرقلة إقرار قانون المحكمة الاتحادية بسبب فرضه شروطا جديدة".

وأكد الفتلاوي في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" أمس الثلاثاء إن "اللجنة القانونية اتفقت في وقت سابق بناء على التوافقات السياسية التي حصلت من قبل جميع الاطراف على وضع الصيغة النهائية لقانون المحكمة الاتحادية بعد إنهاء الخلاف حول عدد فقهاء القانون والشريعة في المحكمة الاتحادية".

وأضاف "للأسف الشديد فوجئنا بطلبات جديدة من قبل التحالف الكردستاني بعد ان تم الاتفاق على الصيغة النهائية لقانون المحكمة الاتحادية حيث قدم الكرد شرطين الاول هو اتخاذ قرارات المحكمة الاتحادية شرط حضور جميع القضاة والثاني ان تكون قرارات المحكمة الاتحادية باربعة أخماس عدد اعضائها".

وأشار الفتلاوي الى أن "هذين الشرطين يعدان معرقلا اساسيا في عدم اقرار قانون المحكمة الاتحادية لان المحكمة لا يمكنها المضي في عملها بيسر وسهولة بوجود هذين الشرطين الذين يعدان خروجا عن الاتفاقات السابقة بين الكتل السياسية حول القانون نفسه".

لجنة تحقيقية إلى ديالى

مطالبات بإطلاق سراح معتقلين انتهت مدة محكومياتهم

□ بغداد/غسان عادل

قررت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب ارسال ممثلين عنها الى الى محافظة ديالى للتحقيق بخصوص اتهامات بانتهاك حقوق الانسان في السجون وفي اداء الاجهزة الامنية.

وقال عضو الأمن والدفاع البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد لـ المدى": "ستذهب لجنة تحقيقية كبيرة الى محافظة ديالى لتحقق في كل الامور المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان في السجون والخروقات الامنية ، ونقاط الضعف ، وحتى تغيير القادة الامنيين ونحن نؤيد هذا الاجراء".

وفي الوقت الذي شهدت مراكز اعتقال في العاصمة بغداد هجمات مسلحة لإطلاق سراح معتقلين، طالب النائب جهاد بتشديد الاجراءات الامنية: "تقوم بعض التنظيمات بمحاولات لاخراج معتقلين من عناصر تنظيم القاعدة، واذا نجحوا فسيحققون انجازا كبيرا، وعلى الحكومة ان تشدد الاجراءات على مراكز الاعتقال".

وديالى الواقعة شمال شرقي العاصمة بغداد واحدة من المدن العراقية التي تشهد الكثير من اعمال العنف نتيجة وجود عناصر مسلحة في العديد من قرى المحافظة.

من جانبه طالب النائب عن تحالف الوسط محمد اقبال باطلاق سراح معتقلين انتهت محكومياتهم ، فيما عزت وزارة حقوق الانسان أسباب ذلك لاتهامهم بقضايا اخرى.

واكد اقبال وجود العديد من المعتقلين الذين انهوا محكومياتهم ، لكنهم لم يطلق سراحهم ، وقال لـ "المدى": "تضم سجوننا محتجزين بشتى الذرائع، ويتم تأخيرهم، وانا اعتقد ان هناك خللا في اداء بعض الاجهزة الامنية التي تعتقل مواطنين بموجب شكاوى المخبر السري، أو باليات قديمة كان يعتمدها النظام السابق".

وبحسب تقارير منظمات محلية وناشطين في مجال حقوق الانسان يوجد العديد من المحتجزين في المعتقلات العراقية لم يخضعوا لاجراءات التحقيق وبعضهم حصل على البراءة ، ولكنه مازال رهن الاعتقال لاسباب غير معروفة .

المتحدث الرسمي باسم وزارة حقوق الانسان كامل امين شدد على ضرورة اطلاق سراح المعتقلين بعد انتهاء محكومياتهم : " نشدد دائما على ضرورة اطلاق سراح المعتقلين الذين انتهت محكومياتهم ، وهذا ما اكده مجلس القضاء بضرورة تنفيذ اوامر اخلاء السبيل".

مضيفا ان المعتقلين المتهمين بقضايا اخرى لايتم اطلاق سراحهم: "هناك بعض الاشخاص قد يكونون مطلوبين على قضايا اخرى ، وفي هذه الحالة لايطلق سراحهم".

واعلنت اللجنة القانونية النيابية انجاز مشروع قانون العفو العام، تمهيدا لطرحه امام مجلس النواب لغرض اقراره بعد عيد الفطر.

البعض يخشى ان يكون القرار "فخاً"

دولة القانون: ضباط الجيش السابق في الخدمة بعد العيد

□ بغداد / اياد التميمي

قال ائتلاف دولة القانون ان ضباط الجيش السابق سيعادون إلى الخدمة الفعلية بعد عطلة عيد الفطر المقبل مباشرة، بينما شكك نواب آخرون في جدية وجدوى قرار إعادتهم، وتخوف آخرون من ان يكون القرار فخاً لإلقاء القبض عليهم خاصة وان بعضهم مشمول بقانون "المساءلة والعدالة".

وتباينت الآراء بشأن قرار رئيس الحكومة نوري المالكي القاضي بعودة ضباط الجيش السابق الى الخدمة، ففي حين أبدت لجنة الامن والدفاع عدم قناعتها بالقرار وجدواه، متهمة المالكي بـ"ترويج دعايات وشعارات لا أكثر"، طالب نواب بتخصيص ميزانية لتنفيذ مشروع إعادة هؤلاء الضباط باعتبار ان أعدادهم كبيرة، بينما أكد ائتلاف دولة القانون انهم سيعودون جميعاً إلى الخدمة بعد عطلة عيد الفطر المقبل وبعد فحص سيرهم الذاتية من خلال لجنة شكلت من قبل هيئة المساءلة والعدالة.

وقال عضو لجنة الامن والدفاع عن القائمة العراقية النائب مضر الجنابي "لا توجد عودة للضباط كما ادعى رئيس الوزراء، والأمر لا يتعدى الشعارات والدعايات على الرغم من ان هذه الخطوة هي إحدى نقاط ورقة الاصلاح".

واكد الجنابي انه "لم يتم حتى الآن إنجاز أية معاملة لضابط واحد أعيد إلى الخدمة"، مشيراً إلى "ان آلية عودة هؤلاء الضباط تجعلهم يخشون مراجعة الثكنات المخصصة لاستلام معاملتهم".

واوضح الجنابي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء مزودة بقوائم فيها اسماء مطلوبين لقانون المساءلة والعدالة، وهذا الاجراء يكفي لامتناع الكثير من الضباط الراغبين بالعودة، خصوصا وان اغلبهم مشمول بقانون المساءلة والعدالة"، مضيفاً "انهم يخشون عودتهم اليوم واعتقالهم بعد حين كما حصل في أمثلة سابقة".

واستبعد الجنابي عودة الضباط منتقداً "نوعاً من انواع التسويف والقفز على ورقة الاصلاح التي اطلقها التحالف" وان القصد منها "كسب الوقت"، مؤكدا ان "لا اصلاحات لغاية الان لا بعودة الضباط ولا بحسم الوزارات الامنية والتي هي من اولويات هذه الورقة".

ما يحصل في محافظات صلاح الدين وديالى والموصل من طريقة لترويج معاملاتهم بما "يختلف تماما عما يحصل من آلية في محافظات الفرات الاوسط والجنوبية".

واوضح الجنابي ان هذه الخطوة تعتبر في المقابل اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه ان "عملية عودة الضباط لابد ان تكون وفق آليات لا تتعارض مع قانون المساءلة والعدالة".

الشلاه اكد في تصريح للمدى ان "عودتهم لن تكون سهلة كما يتوقعها البعض فهناك من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين وهؤلاء لا يمكن إعادتهم".

ونوه الشلاه الى ان "عودة الضباط السابقين ستخضع الى اجراءات تتعلق بوضعهم الصحي وأعمارهم فضلا عن توفير مكان يعودون فيه لأداء الخدمة، وليس من الممكن ان يعودوا بفوج او لواء واحد، فيجب ان يتم توزيعهم على الوحدات التي هي بحاجة لهم".

واضاف الشلاه "بعد ان يتم حصر العدد بشكل كامل وفرزهم وتوزيعهم على الوحدات، ستكون فترة ما بعد العيد موعد مباشرتهم في الخدمة".

وعن المشمولين بقانون المساءلة والعدالة اكد الشلاه "انهم لن يعودوا بهذه السهولة موضحاً ان "هناك لجنة في هيئة المساءلة والعدالة ستقدم كشفا بأسماء الضباط الذين يستحقون العودة، ممن لا يمكنهم ذلك".

واختتم الشلاه حديثه بالقول ان "خطوة المالكي كانت أمراً متفقا عليه في اتفاقية اربيل الا ان تطبيقها الان يدخل ضمن تطبيق نقاط الاصلاحات التي اطلقها التحالف، فقد اصبحت مطلب معظم الكتل الداعية للاصلاح". على حد تعبيره. الى ذلك قال عضو لجنة الامن الدفاع النائب رعد الدهلكي ان "عودة الضباط تحتاج الى تعديل قانون المساءلة والعدالة"، واشار في تصريح للمدى الى "ان هذه الخطوة نتمناها الا تكون شعاراً وتسويقاً إعلامياً فقط" كاشفا عن "سوء المعاملة التي يتلقاها أغلبهم"، مؤكداً "ان نوايا المالكي لم تتضح لغاية الان، ولا ندري هل هي شعارات لكسب ود هذه الشريحة، ام انها حقيقية من اجل مشروع الاصلاح الذي دعا اليه التحالف".

وفي السياق ذاته طالب عضو لجنة الامن والدفاع عن التحالف الكردستاني النائب حسن جهاد "ان يتم التعامل مع الضباط العائدين بشيء من الواقعية والا تكون فقط من اجل كسب ود الفرقاء".

واضاف جهاد في تصريح للمدى ان "الراغبين بالعودة اعدادهم هائلة ويحتاجون الى تخصيصات مالية، ولغاية الان لم تخصص لهم اماكن أو ميزانية، فضلا عن الامور الفنية، وكل هذا يحتاج الى وقت ومعالجة ويجب الوقوف عندها".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في الثامن من حزيران، أن ضباط الجيش السابق تحملوا المسؤولية وخدموا البلاد، وفيما بيّن انه تم تبليغ جميع المحافظات بعودة هؤلاء إلى الخدمة أو إحالتهم إلى التقاعد، أشار إلى أن من يعود إلى الخدمة هم أصحاب الرتب الدنيا. وأكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في الثالث من حزيران ٢٠١٢، أن تعهد المالكي بإعادة ضباط الجيش السابق للخدمة بحاجة إلى قرار سريع، وإيقاف قرارات هيئة المساءلة والعدالة ضدهم، فيما توقعت أن يكون القرار وعدا فرضته الأزمة السياسية الحالية. وأعلنت وزارة الدفاع، في شباط ، أن المالكي أصدر أمراً بإعادة الراغبين من منتسبي الجيش السابق إلى الخدمة، مشيرة إلى أن ٢٠ ألفاً و٤٠٠ ضابط داخل وخارج العراق ممن تقدموا بطلبات لإعادتهم للخدمة في الجيش، سيشملهم القرار، فيما دعا الضباط الموجودين بداخل العراق وخارجه إلى مراجعة الوزارة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

١١ مليون دولار فقط

هناك ١١ مليون دولار اميركي فقط، وهو مبلغ بسيط جدا مما أنفقته اميركا علينا ولنا، تشيع فرحا عارما على ضفتي شط العرب، كما ينقل الاصدقاء. لأول مرة يصبح لدى الضفة المقابلة للعشار، جسر ثابت بفتحة ملاحية تسمح بمرور السفن المتجهة شمالا نحو أرصفة ميناء المعقل، لكن الامر مليء بالمفارقات المرة، وهو مناسبة ايضا لإجماع فريد!

لقد انفقت اميركا ٦٠ مليار دولار كمساعدات لاعمار العراق دون ان تظهر نتيجة واحدة واضحة لهذه الاعمال، لانها توزعت على الالاف من المشاريع الصغيرة والمتناثرة، وهذه لم تنجز في الغالب على نحو صحيح، كما ان البنتاغون يحقق في كيفية انفاقها..الخ. اي ان اميركا لم تترك اثرا واضحا يذكر العراقيين بوجود بصمة مميزة، فلا هي أنشأت محطة كهرباء كبيرة بنصف مليار دولار من ذاك المبلغ، ولا هي انشأت مستشفى عملاقا او دارا للايتام او مدرسة مميزة في كل مدينة بجزء بسيط من ذلك المبلغ ايضا، ولا احد يدري لماذا اصيب هذا العملاق بالدوار حين وطأ ارضنا الطيبة والمعقدة والمنهكة؟

وعلى اي حال فإن اميركا هذه تركت بصمة واضحة وسط شط العرب باستخدام ١١ مليون دولار فقط من منحتها البالغة ٦٠ مليارا، وتمويلها انتج جسرا ثابتا غير عائم و"مال اوادم" الى حد ما، وهذا ما يحدث لاول مرة قرب الضفة الشرقية المقابلة لمركز المدينة الشهير "العشار".

وليست المفارقة فقط ان ١١ مليونا تشيع كل هذا الفرح الذي نسمع عنه في البصرة، بل المفارقة ايضا ان البصرة لديها اموال كثيرة تصل الى مليار دولار سنويا، وهي لم تكن بحاجة اساسا الى هذا التمويل، لكن الاميركان والحكومة والشعب يشعرون جميعا بالسعادة في "لحظة إجماع نادرة" بين هذه الاطراف، وحول موضوع بسيط للغاية الا انه مؤثر على حياة الناس.

يحدثني الاصدقاء ان الجسر الجديد المستند على ركائز مغروسة في طين الشط بعمق كبير، اصبح مكانا تزوره العوائل، لان فيه انارة جيدة وهو مطل على منظر ساحر عند تجمع البواخر والسفن القديمة قرب الكورنيش، كما ان الضفة الاخرى المهملة من الشط بدأت تنتعش وهناك من يشتري الاراضي لانشاء فنادق ومراكز تجارية يمكنها فك جزء من الاختناق الرهيب داخل مركز مدينة البصرة التي صممت في الثلاثينات لتستوعب مليون نسمة بينما يعيش فيها اليوم ما يقرب من ٤ ملايين حسب مجلس المحافظة.

لاول مرة اصبح في وسع السكان ان يعبروا بسياراتهم على جسر يتسع لسيارتين، ويتضمن رصيفين للمشاة لمن اعجبه ان يعبر النهر مشيا على الاقدام، والمبلغ البسيط الذي وفرته اميركا وكان في وسع البصرة نفسها ان تؤمنه، استثمرته شركة عراقية متخصصة في الانشاءات البحرية ومن بقايا "التصنيع العسكري" هي "ابن ماجد"، اي ان الهدف كبير والتنفيذ لم يكن مشكلة كبيرة، لكن الامر تأخر ١٠ اعوام بعد تغيير النظام المتهم بأنه كان يرفض انشاء جسر ثابت في هذه المنطقة خوفا من مباغتة الدبابات الايرانية لنا!

التنفيذ والسجال والعراك الذي رافق الانجاز، استغرق نحو ٣ سنوات، والخبراء يقولون ان صناعة جسر على شط العرب مهمة معقدة، لانه يجب ان يصمد في وجه الهياج والامواج التي تشبه حركة المياه في البحر عند هبوب الرياح.

والامر يثير تساؤلات كثيرة، فكم من الدولارات القليلة الفائضة من تبذير اميركا، او من هدرنا الرهيب، يمكنها ان تشيع فرحة كبيرة وحقيقية لدى اهالي كل المدن، لو جرت العناية بالخطط وتوفرت الارادة والخبرة لذلك؟ كم ١١ مليون دولار كان في وسعها ان تمثل بصمة حلوة في ذاكرة الناس، بينما اهدرت بطريقة تثير الحنق وتبعث على اليأس طيلة ١٠ اعوام من الخراب والتخريب؟

مبروك للعشار جسره الذي جاء بعد قرن من الانتظار، وعسى ان تكون المئة عام المقبلة "زاخرة بالبركة"، على عكس المئة عام التي تصرمت فيها اقدارنا ومصائرنا وأعمار ٥ اجيال من العراقيين. هل يقتصر الامر على ٥ أجيال فقط؟